



تنظيم السوق المالية والرقابة على الأوراق المالية: الترخيص والتفتيش والإجراءات التنفيذية



تنظيم السوق المالية والرقابة على الأوراق المالية: الترخيص والتفتيش والإجراءات التنفيذية

مقدمة:

يخفق تنظيم السوق المالية والرقابة على الأوراق المالية في حماية المستثمرين حين تتراخى بوابات الترخيص، وتغفل مراجعة نشرات الإصدار عن ثغرات جوهرية، ويسير التفتيش وفق جدول ثابت لا وفق المخاطر، وتصل العقوبات متأخرة فلا تردع. تقدم هذه الدورة من كور كونسبت لموظفي الجهات الرقابية على الأوراق المالية وموظفي البنية التحتية للسوق وفرق الامتثال لدى الوسطاء منهجا عمليا لترخيص الوسطاء ومراجعة إفصاحات المصدرين والإشراف على أسواق التداول ومراكز المقاصة والإيداع وتصنيف الشركات حسب المخاطر وتخطيط التفتيش الميداني واختيار الإجراءات التنفيذية المناسبة. ويعد المشاركون خطة إشراف قائمة على المخاطر وبرنامج تفتيش لشركة وساطة وإدارة صناديق افتراضية.

أهداف الدورة:

- تطبيق الأهداف الثلاثة لتنظيم الأوراق المالية، وهي حماية المستثمرين وعدالة الأسواق وشفافيتها والحد من المخاطر النظامية، على ولاية الجهة الرقابية ونطاقها وأولويات قواعدها
- تقييم طلبات الترخيص المقدمة من شركات الوساطة ومديري الصناديق والمستشارين وفق معايير رأس المال والحوكمة والملاءمة والنزاهة وخطة العمل
- مراجعة نشرات الإصدار والتقارير الدورية وإعلانات الأحداث الجوهرية مقابل متطلبات الإفصاح وإصدار خطابات ملاحظات معللة
- تقييم سلوك الوسطاء في ممارسة الأعمال والملاءمة وإدارة تعارض المصالح وفصل أصول العملاء عبر المتابعة المكتبية والتفتيش الميداني
- اختيار الأدوات التنفيذية والعقوبات بما يتناسب مع جسامه المخالفة وتنسيق طلبات المعلومات العابرة للحدود مع الجهات الرقابية النظيرة
- تصميم خطة إشراف قائمة على المخاطر وبرنامج تفتيش يتضمنان تقديرات الأثر والاحتمال ونطاق التفتيش وتوزيع فريق العمل

الفئة المستهدفة:

- مديرو الإشراف والتفتيش في الجهات الرقابية على الأوراق المالية المسؤولين عن متابعة شركات الوساطة ومديري الصناديق والمستشارين الاستثماريين
- مديرو الترخيص والتفويض الذين يقيمون المتقدمين ويعتمدون المساهمين المسيطرين وشاغلي الوظائف القيادية
- مديرو مراجعة الإفصاح الذين يفحصون نشرات الإصدار والإفصاحات المستمرة للشركات المدرجة
- مديرو الإشراف على البنية التحتية للسوق وقواعدها في أسواق التداول ومراكز المقاصة ومراكز إيداع الأوراق المالية
- مديرو الإجراءات التنفيذية وشكاوى المستثمرين الذين يحققون في المخالفات ويقررون الإجراءات التصحيحية
- مديرو الامتثال لدى الوسطاء في السوق المالية الذين يستعدون للتفتيش الرقابي ويعالجون ملاحظاته

محاور الدورة:

اليوم 1: أهداف تنظيم الأوراق المالية ونطاقه وبنيته

- الأهداف الثلاثة لتنظيم الأوراق المالية: حماية المستثمرين وعدالة الأسواق وشفافيتها والحد من المخاطر النظامية
- المبادئ الدولية لتنظيم الأوراق المالية: استقلال الجهة الرقابية وصلاحياتها ومسؤولياتها
- خريطة النطاق التنظيمي: الأنشطة الخاضعة للترخيص والاستثناءات وأدوار الجهات ذاتية التنظيم
- هيكل السوق المالية: الإصدار الأولي وأماكن التداول الثانوي وسلسلة ما بعد التداول
- شبكة التقييم الذاتي للجهة الرقابية مقابل المبادئ الدولية وسجل الفجوات

اليوم 2: الإشراف على البنية التحتية للسوق والترخيص ونظم إفصاح المصدرين

- الإشراف على أسواق التداول: اعتماد القواعد وتعارض وظيفة الإدراج وصلاحيات تعليق التداول
- الإشراف على مراكز المقاصة والإيداع وفق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية: الهامش وصندوق التعثر وإدارة حالات التعثر
- معايير ترخيص الوسطاء: الحد الأدنى لرأس المال والحوكمة والأنظمة ومراجعة خطة العمل
- تقييم الملاءمة والنزاهة للمساهمين المسيطرين وأعضاء مجالس الإدارة والأشخاص المسجلين
- مسار مراجعة نشرة الإصدار وصياغة خطاب الملاحظات لطروحات الأوراق المالية الجديدة

اليوم 3: الإشراف على الوسطاء وصناديق الاستثمار وإفصاحات المصدرين

- الإشراف على الإفصاح المستمر: التقارير الدورية وإعلانات الأحداث الجوهرية وإشعارات الملكية الكبيرة
- الإشراف على صناديق الاستثمار الجماعي: واجبات مدير الصندوق وأمين الحفظ والتقييم بصورة عامة
- قواعد ممارسة الأعمال: اعرف عميلك والملاءمة وأفضل تنفيذ وسجلات تعارض المصالح
- فصل أموال العملاء وأصولهم: المطابقات وحسابات الأمانة وسجلات الحفظ
- نماذج المتابعة المكتبية: الموارد المالية وبيانات الشكاوى ونسب الإنذار المبكر

اليوم 4: الإشراف القائم على المخاطر والتفتيش والإجراءات التنفيذية والتعاون الرقابي

- نموذج تصنيف مخاطر الوسطاء حسب الأثر والاحتمال ومستويات كثافة الإشراف
- منهجية التفتيش الميداني: خطاب تحديد النطاق وطلب المستندات واختبار العينات وخطاب النتائج
- إحالات الرقابة على التداول من أسواق التداول إلى الإشراف بصورة عامة
- أدوات الإجراءات التنفيذية: التوجيهات وتقييد الترخيص والغرامات المالية واللوم العلني وأوامر رد الأموال
- معالجة شكاوى المستثمرين وقنوات تسوية المنازعات وطلبات مذكرة التفاهم متعددة الأطراف

اليوم 5: عمل تطبيقي على حالة: خطة الإشراف القائم على المخاطر وبرنامج التفتيش

- ملف الحالة: شركة وساطة وإدارة صناديق متعددة الأنشطة تعاني عجزا في أموال العملاء وتصادعا في الشكاوى
- بناء الحالة: بطاقة تصنيف مخاطر الشركة وقرار كثافة الإشراف
- بناء الحالة: برنامج تفتيش يحدد النطاق وخطة العينات وأدوار الفريق وتسلسل العمل الميداني
- بناء الحالة: خيارات تصعيد الإجراءات التنفيذية ومبررات التناسب للمخالفات المرصودة
- الدفاع عن خطة الإشراف وبرنامج التفتيش أمام لجنة إشرافية افتراضية

المهارات التي ستكتسبها:

- رسم نطاق تنظيم الأوراق المالية
- تقييم طلبات الترخيص
- تقييم الملاءمة والنزاهة
- صياغة ملاحظات نشرات الإصدار
- مراجعة فصل أصول العملاء
- تصنيف مخاطر الوسطاء
- تحديد نطاق التفتيش والعيّنات
- تقدير تناسب الإجراءات التنفيذية

لماذا تحضر هذه الدورة:

- العودة بخطة إشراف قائمة على المخاطر وبرنامج تفتيش لوسيط افتراضي جاهزين للتكيف مع المحفظة الإشرافية في جھتك
- توجيه موارد التفتيش المحدودة إلى الشركات والأنشطة الأكثر إضرارا بالمستثمرين وسلامة السوق
- تسويق رفض التراخيص وملاحظات الإفصاح والعقوبات بمبررات موثقة ومتسقة تصمد أمام الاعتراض
- مقارنة ممارسات الإشراف والامتثال مع نظراء من الجهات الرقابية وأسواق التداول ومراكز المقاصة والوسطاء في أسواق متعددة

الخاتمة:

لا يحمي الإشراف على السوق المالية المستثمرين إلا حين يعمل الترخيص ومراجعة الإفصاح والتفتيش والإجراءات التنفيذية دورة واحدة تقودها المخاطر. ينتقل الأسبوع من أهداف تنظيم الأوراق المالية ومبادئه ونطاقه، إلى الإشراف على أسواق التداول ومراكز المقاصة والإيداع والترخيص واختبارات الملاءمة والنزاهة ومراجعة نشرات الإصدار، ثم إلى الإفصاح المستمر والإشراف على الصناديق وقواعد ممارسة الأعمال وحماية أصول العملاء، ثم إلى تصنيف المخاطر والتفتيش الميداني وأدوات الإنفاذ والشكاوى والتعاون بين الجهات الرقابية. ويخرج اليوم الأخير بخطة إشراف قائمة على المخاطر وبرنامج تفتيش لوسيط افتراضي.